

منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، يراقبون التطورات السلبية الأخيرة في حالة حقوق الإنسان في السعودية تمثل مؤشرات مقلقة على مستقبل حقوق الإنسان في السعودية.

1. فقد تضاعف تنفيذ الاعدام مع مطلع 2015، ليلبغ حتى يوم أمس ٤١ اعدام، في ازدياد مضاعف عن عام 2014 الذي بلغ 87 حالة، وتتمدد احكام الاعدام لتشمل معتقلي رأي.

2. ويستمر اعتقال ومحاكمة صاحب اي نشاط يتحدث عن انتهاكات السلطات، ويعتبر تأسيس مؤسسة أهلية جريمة سجن عليها نشطاء كالدكتور عبدالله الحامد والدكتور محمد القحطاني.

وتبلغ إنتهاكات حقوق الطفل مستويات عالية، حيث نال الاطفال علي النمر وداوود المرهون وعبدالله الزاهر حكما بالاعدام بتهم منتزعة تحت التعذيب ولدينا قلق بالغ خشية تنفيذ الحكم تعسفا، كما يسجن الاطفال في زنزانة إفرادية لمدد طويلة كالطفل عبدالرحمن المديفر ٤ شهور.

أما إنتهاكات حقوق المرأة فنتججه للأسوأ، فقد سجننت السيدتين لجبن الهذلول وميساء العمودي ٣ أشهر والجريمة كانت قيادة سيارة، ومنعت المدافعة عن حقوق المرأة سمر بدوي من السفر بسبب كلمة ألقته في مجلسكم الموقر، واعتقلت بهية الرشودي تعسفا وحكمت بالسجن ١٠ أشهر بسبب أنشطتها في الدفاع عن المعتقلين.

كما تتضاعف الانتقامات على المدافعين عن حقوق الإنسان لتصل لحد إصدار حكم الإعدام كما حدث على الشيخ النمر، ويستمر سجن وليد أبو الخير وفاضل المناسف ل ١٥ و ١٤، كما يتم إعادة محاكمة النشاطاء انتقاما من مواقفهم الحقوقية وعدم تراجعهم كما حدث لمحمد البجادي الذي حكم الاسبوع الماضي ١٠ سنوات. كما تستمر بسجن الكتاب مثل زكريا صفوان بحكم 10 سنوات والشعراء مثل عادل لباد 13 سنة، الذين لم يقوموا بأي جرائم فقط عبروا بمقالات وقصائد سلمية عن حقوقهم، وتصفهم بالارهابيين، وتستخدم معهم قانون الارهاب المتعارض مع المعاهدات الدولية.

ورغم كونها أنضمت في 1997 لإتفاقية مناهضة التعذيب، إلا أنها تواصل التعذيب الممنهج الجسدي والنفسي، وتستخدم في ذلك الصعق الكهربائي والضرب بمختلف الأدوات والأساليب والتعليق والمنع من أستخدام دورة المياه التعريض للبرودة الحرمان من النوم الإهمال العلاجي والحبس الإفرادي لمدة تفوق السنة في بعض الحالات والألفاظ الجارحة للكرامة والخادشة للحياء والمهينة للمعتقد.

وقد أسهم مبدأ الإفلات من العقاب الذي تنتهجه السعودية، في تنامي الإستخدام المفرط للقوة، فقد أدمت على قتل 26 مواطنا، بينها 9 حالات قتلت أثناء السير في مظاهرات، دون أن يتم التحقيق في أي حالة.

ولا يتم إتباع طرق قانونية في أغلب حالات الإعتقال، حيث تقوم وبشكل ممنهج بالإعتقال التعسفي، ويتعرض الضحايا لمددة متفاوتة من الإختفاء القري.

إن الفرق الشاسع بين ما تصرح به رسميا السعودية وبين الواقع كبير، لذا ندعو لحث السعودية على السماح بزيارة المقرررين الخاصين ومنها المقرر الخاص بالتعذيب الذي لم يتم الاستجابة لثلاث طلبات للزيارة قدمها منذ 2006. وقد نفت السعودية في تقريرها المقدم انها تعذب بينما أنا واحد من الذين وقع عليهم تعذيب وسمعت أصواتا مؤلمة لأناس يعذبون بالكهرباء وبالضرب في سجون المباحث للدرجة التي تبتدعي حالتهم التدخلات العلاجية الجسدية والنفسية.